مركز عالمي للتنمية: أموال البنى التحتية مصيرها الهدر والفساد

بغداد / متابعة المدى

كشف المركز العالمي للدراسات التنموية أن قانون البنى التحتية في العراق بات يساهم في زيادة أعباء الاقتصاد العراقي المنهك بالديون والفوائد من دون أية ضمانات تحمي حقوق الشعب العراقي التنموية.

المركز الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرا له أكّد في دراسة خص بها "العربية نت" على قدرة الاقتصاد العراقي على إعمار البنى التحتية في العراق من خلال المحصل من إيرادات النفط، أو توفير بيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية، لكن الفساد والروتين جعلا العراق بلدا خاليا من أية خدمات في مجال البنى التحتية.

وعلى الرغم من أن حجم الموازنة العراقية للعام ٢٠١٢ يصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار، إلا أن الحكومة العراقية- وبحسب المركز- تبدو عاجزة عن تأمين مبلغ ٣٦,٥ مليار دولار، الأمر الذي يعني نقصا بقرابة ٢,٥ مليون وحدة سكنية وافتقار البلاد إلى قرابة ٦ آلاف مدرسة، بالإضافة إلى شبكة الطرق البدائية في بعض المدن وتدهور قطاعات حيوية كالصحة والزراعة والصناعة والسياحة.

وأوضح المركز العالمي للدراسات التنموية أن قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة العراقية ما هو إلا محاولة لتشريع قانون يتيح لها اقتراض مبالغ مالية طائلة لن يكون مصيرها إلا الفساد المالي والإداري والذي قد تسبب في إهدار أكثر من ٢٥٠ مليار دولار هي فائض الموازنات العراقية في ظل غياب الحسابات الختامية منذ العام ٢٠٠٣.

وأبدى المركز استغرابه من عدم قدرة العراق (النفطي)على تمويل مشاريع البنى التحتية، في حين أن نسب الإنجاز وصلت في بعض المحافظات العراقية إلى حدود ٦٪ مع وجود مبالغ مدورة لم يتم صرفها تصل إلى قرابة ٤٥ مليار دولار.

وتساءل المركز عن مصير القروض التي منحها صندوق النقد الدولي للحكومة العراقية والتي كان آخرها مبلغ ٣,٧ مليار دولار، ولماذا لم يتم استخدام هذه المبالغ في المشاريع الخدمية في الوقت الذي زادت فيه موازنة الدفاع بنسبة ٢٤٪ عن العام ٢٠١١. و في حين وصل احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي العراقي إلى ٦٧ مليار دولار، فإن ذات البنك قد صرف من قرض البنك الدولي قرابة ١,٧ مليار دولار بحجة دعم الدينار العراقي لتغطية تقلبات أسعار النفط.

مشاريع قيد الانشاء (ارشيف)

وبين المركز العالمي للدراسات التنموية أن مسودة قانون البنى التحتية يلفها الكثير من الغموض، خاصة وأنها لم توضح نسبة الفائدة على مشاريع الدفع بالأجل، بحجة أنها تتناسب وحجم كل مشروع. وبحسب المركز فهذا يدل على أن هذه المبالغ التي قدرت بـ ٣٦,٥ مليار دولار والتي أعلنت الحكومة العراقية حاجتها إليها يعوزها التدقيق والشفافية. ولا تتضمن بنود القانون التي اختصرت في عشرة نقاط مقدمة في صفحتين لمجلس النواب العراقي أية ضمانات تقدمها الشركات الأجنبية في حال عدم التزامها بالمهل المحددة للإنجاز أو بمعاييره مما قد يسبب هدرا للوقت والمال.

وأكّد المركز العالمي للدراسات التنموية أن مراهنة الحكومة العراقية على النفط كمصدر وحيد للإيرادات لتغطية تكاليف مشاريع الدفع بالآجل يعتبر مخاطرة كبرى كونه يعتمد على أسعار النفط التي قد تشهد هبوطا في المستقبل ينعكس على قدرة العراق على السداد، لا سيما وأن العراق يسعى لزيادة انتاجه إلى ستة ملايين برميل في العام ٢٠١٧ وفي ظل التوجه العالمي لخفض أسعار النفط.

وانتقد المركز عدم تضمين القانون أية حسابات تقديرية لحجم المردود المالي لمشاريع الخدمات موضوع النقاش مما يشير إلى أن حجم المشاريع غير دقيق و تم بصورة ارتجالية لا تهدف إلا لتعظيم ثروات بعض المستفيدين واستغلال معاناة الشعب العراقي. ومع أن بعض المواد في القانون تشير إلى عدالة توزيع المشاريع المقرر إنجازها إلا أن المركز تخوف من أن يثير هذا القانون أزمة جديدة بين المحافظات العراقية كونه لم يحدد المعايير التي يتم على اساسها اختيار المشاريع.

أخيرا طالب المركز العالمي للدراسات التنموية أن تهتم الحكومة العراقية بمشاريع قوانين أكثر جدية وفائدة للاقتصاد العراقي كقانون النفط والغاز الذي سوف يساهم في حال إقراره في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وتحسين ملف الخدمات المعدومة في بلد يعتبر من أغنى بلاد العالم بالنفط و الغاز.

وفد أوروبي يعتزم زيارة بغداد

بغداد / المدى

دعت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب لتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين العراق والاتحاد الأوروبي، فيما أكدت سفيرة الاتحاد الأوروبي أن وفدا رفيعا سيزور العراق في الـ٢٢ من الشهر المقبل لمناقشة التعاون في الطاقة والكهرباء والنفط والتجارة.

وقال بيان للجنة تلقت المدى نسخة منه على هامش اجتماع مع سفيرة الاتحاد الأوربي يانا هايبشكوفا في بغداد، إن "لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب بحثت مع السفيرة التعاون بين العراق والاتحاد الأوربي في مجال حماية الاستثمارات والطاقة والتجارة ومكافحة الإرهاب من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين".

وأضاف البيان أن "رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية همام حمودي مع السفيرة إمكانية مساعدة الاتحاد الأوربي للعراق في قضية اللاجئين السوريين".

و طالب حمودي بـ"الإفادة من التجربتين الهندية والبرازيلية في التصويت الالكتروني في الانتخابات المقبلة من اجل سرعة الانجاز"، كاشفاً عن "استعداد البرازيليين للإفادة بهذا الخصوص واستعداد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مارتن كوبلر للتعاون الجاد في هذا الموضوع".

من جهتها كشفت سفيرة الاتحاد الأوربي يانا هايبشكوفا عن "زيارة لوفد رفيع المستوى من الاتحاد الأوربي يوم ٢٢ تشرين الأول المقبل لمناقشة التعاون في الطاقة والكهرباء والنفط والتجارة"، معربة عن "استعداد الاتحاد الأوربي لإرسال خبراء فنيين لمساعدة العراق في الانتخابات المقبلة".

ووقعت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في (٢٥ تموز ٢٠١٢)، اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوربي بشان إدارة ملف المياه في العراق، فيما اشارت الى تخصيص اكثر من ٢٠ مليون يورو لهذا الغرض.

ارتفاع إنتاج الطاقة الكهربائية إلى أكثر من ثمانية آلاف ميغاواط

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الكهرباء أن إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفع إلى أكثر من ثمانية آلاف ميغاواط، وفي حين أكدت الاستمرار بفقدان الطاقة بسبب قلة الوقود، أشارت إلى أن أربع وحدات توليدية بطاقة ٥٠٠ ميغاواط ستدخل الخدمة منتصف الشهر المقبل.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس لـ"السومرية نيوز"، إن "إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق بلغ ثمانية آلاف و٤٥٠ ميغاواط، مع وجود انخفاض على طلب الطاقة بلغ ١٣ ألفا و١٠٠ ميغاواط"، مبينا أن "إنتاج الطاقة التوليدية للوزارة بلغ ٧٠٠٠ ميغاواط، فيما بلغت القدرة المستوردة ١٤٠٠ ميغاواط".

وأضاف المدرس أن "محافظة بغداد تجهز حاليا بـ١٣ ساعة في اليوم من الطاقة الكهربائية، فيما تجهز المحافظات الأخرى بأكثر من ١٢ ساعة"، مشيرا إلى أن "الوزارة لا تزال لديها قدرة إنتاجية مفقودة تبلغ ٤١٠ ميغاواط، بسبب شح الوقود وانخفاض ضغط الغاز".

وتابع المدرس أن "توقف إحدى الوحدات التوليدية في محطة الصدر الغازية أدى إلى انخفاض في إنتاج الطاقة في محطة المسيب بسبب قلة الوقود"، لافتا إلى أن "أربع وحدات كهربائية ستدخل الخدمة في منتصف شهر تشرين الأول المقبل، وبطاقة ٥٠٠ ميغاواط، منها وحدتين في محطة الحلة الغازية ووحدتين في محطة كربلاء الغازية وبطاقة ١٢٥ ميغاواط لكل وحدة منهما".

بابل توقع مذكرة تفاهم مع شركات ماليزية

الحلة/ المدى

وقعت هيئة استثمار بابل مذكرة تفاهم مع مجموعة شركات ماليزية لبناء مجمعات سكنية لموظفي شركة توزيع المنتجات النفطية بالمحافظة، وفيما بينت أن القيمة الإجمالية للمشروع بلغت ٧٠ مليار دينار، أكدت أن الشقق السكنية لهذه المجمعات ستوزع بالإقساط.

وقال نائب مدير عام الهيئة عباس الطائي في تصريحات صحفية إن "الهيئة وقعت مذكرة تفاهم مع مجموعة شركات نيزر الماليزية لبناء مجمعات سكنية لموظفي شركة توزيع المنتجات النفطية في ناحية القاسم (١٨ كم جنوب الحلة)، وعلى مساحة ٥٥ دونما"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية لهذا المشروع بلغت ٧٠ مليار دينار".

وأضاف الطائي أن "الشقق السكنية التابعة لهذا المجمع ستوزع على الموظفين بالإقساط"، مشيرا إلى أن "بناء المجمع سيكون عموديا وافقيا وبواقع ٣٠٠ وحدة سكنية".

من جهته أكد رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات نيزر الماليزية وشيار علي خضر لـ"السومرية نيوز"، أن "الشركة زارت الموقع وقدمت مخططات حول إنشاء المجمعات"، لافتا إلى أن "هناك رغبة كبيرة لدى مجموعة الشركات في انجاز المشروع بأسرع وقت".

وتابع خضر أن "مجموعة شركات نيزر لديها خبرة طويلة في مجال السكن والجسور وبناء مستشفيات، حيث تمنح ضمانة لمدة ٦٠ عاما"، موضحا "أنها سبق وأن قامت ببناء وحدات سكنية في ماليزيا ولبنان، إضافة إلى مجمع شجرة الزيتون في أربيل ومجمعات في محافظة نينوى".

خبراء الطاقة يحتملون تباطؤ نمو قطاع النفط في العراق

بغداد / المدى

حذر كبير الاقتصاديين لدى وكالة الطاقة الدولية من ان تراجعا غير متوقع في زيادة صادرات العراق من الطاقة سيشكل "خبرا سيئا جدا" بالنسبة الى اسواق العالم، معرباً عن اعتقاده ان العراق سيلعب بشكل مضطرد دورا محوريا في امداد الاسواق العالمية وضمان ان ينمو انتاج النفط بطريقة تأتي بالرخاء لشعبه وتتماشى مع زيادة الطلب على النفط حول العالم.

وقال الخبير الاقتصادي فاتح بيرول، في تصريح صحافي ان "حدوث تراجع غير متوقع في زيادة صادرات العراق من الطاقة ليس في حسابات وكالة الطاقة بعد، الا ان من المحتمل ان يتضمن التقرير المقبل للوكالة في تشرين الاول (٢٠١٢) تقييما مماثلا خلال تناوله قطاع الطاقة العراقي".

ويأتي هذا التحذير في وقت يعيش فيه قطاع النفط العراقي مرحلة من الازدهار ترتفع معها معدلات الانتاج والتصدير بحيث تخطى العراق مؤخرا ايران ليحتل المرتبة الثانية بين الدول الاكثر انتاجا في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، فيما يتوقع ان تزداد هذه المعدلات خلال السنوات المقبلة.

وقال بيرول انه "اذا لم ينمُ قطاع النفط واذا بقي النمو متواضعا مقارنة مع التوقعات، فان هذا الامر سيعني ان الصعوبات الكبيرة لا تزال تعترض العراق وستشكل خبرا سيئا جدا بالنسبة الى اسواق النفط العالمية".

واعتبر كبير الاقتصاديين لدى وكالة الطاقة الدولية ان "الصين والدول الاوروبية ودولا اسيوية نامية ستكون الاكثر تاثرا بهذا الامرعلى اعتبار ان الطلب المتزايد على النفط ياتي من الصين ودول اسيوية كما ان ارتفاع الاسعار سيؤثر على الاقتصاد الاوروبي الهش اصلا".

وشدد بيرول على ان "هذا الامر يبقى احتمالا غير متوقع"، لكنه راى انه "من المهم ان ننظر فيه، حيث يُظهر ايضا مدى حاجتنا الى العراق ويسلط الضوء على الدور الذي سيؤديه هذا البلد خلال السنوات المقبلة في اسواق الطاقة العالمية".

وتابع ان وجهة نظره حيال قطاع الطاقة العراقي تقوم على ان العراق "سيلعب وبشكل مضطرد دورا محوريا في امداد الاسواق العالمية وضمان ان ينمو انتاج النفط بطريقة صحيحة تاتي بالرخاء لشعبه وتتماشى مع زيادة الطلب على النفط حول العالم".

وتابع بيرول "لا اعتقد ان هناك اي دولة تنافس العراق بحيث تستطيع ضخ كمية مماثلة من النفط في وقت قصير".

ورفض كبير اقتصاديي وكالة الطاقة الدولية، تحديد نسبة تراجع النمو التي يمكن ان تؤثر على اسواق النفط العالمية مشيرا الى ان "تقرير الوكالة المقبل في التاسع من تشرين الاول سيتضمن هذه الارقام".

عمان تعتزم مناقشة دينها مع بغداد

بغداد / المدى

تعتزم الحكومة الأردنية مناقشة مسألة الديون على العراق والبالغة قيمتها مليار دولار،خلال اجتماع مع وزير المالية العراقي .

وتعقد في العاصمة الاردنية عمان خلال الاسبوع الحالي مباحثات وزارية اردنية عراقية لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وبحث اوجه التعاون في كافة المجالات، وذلك على هامش اجتماعات الدورة ٢٦ للجنة التجارية الاردنية العراقية المشتركة برئاسة وزير الصناعة والتجارة شبيب عماري ووزير المالية العراقي رافع العيساوي والتي ستبدأ غداً الثلاثاء.

وكان العيساوي قد أكد في اذار الماضي خلال زيارته للمملكة لعقد اجتماعات مع بعثة صندوق النقد الدولي"إن بلاده ستناقش مسألة الديون الاردنية على العراق".

العيساوي أشار إلى أن العراق يدرس تسديد كل الديون المترتبة على الحكومة العراقية بعد إنهاء المناقشات حولها مع نادي باريس.

وقال مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل لـ/دنانير/:إن"الديون المرتبة على العراق من البلدان العربية والأوروبية نتيجة تركات النظام البائد بلغت(١٤٠) مليار دولار،ثم تم الشطب (٤٠٪)منها حسب اتفاقية نادي باريس ،وتبقى(٨٢) مليار دولار".

وبين خليل"إن العراق يسدد هذه الديون على شكل استثمارات وفرص العمل التي يوفرها للدول الدائنة ".

وذكر "إن من مصلحة العراق والمملكة الأردنية تسوية القضايا المالية العالقة بينهما".

يشار إلى أن الأردن تنتظر مصادقة العراق على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين الموقعة لغرض إدخالها حيز النفاذ. وخلال اجتماعات الدورة ٢٥ للجنة الأردنية العراقية المشتركة التي عقدت في بغداد في تشرين اول العام الماضي تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لتعزيز العلاقات التجارية وتسهيل انسياب السلع بين الجانبين.

ومن الملفت أن العراق يصدر النفط الخام للأردن بأسعار تفضيلية بـ(٧٠) دولارا للبرميل الواحد ، حسب الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والتي تعتبر بمثابة رد الدين للأردن بعد أن دعمه للعراق ابان فترة حكم النظام السابق بالغذاء والتبادل التجاري.

العراق يحل سابعاً في عدد الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط

بغداد / متابعة المدى

حل العراق سابعا في عدد الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط ، بثروة تصل الى ١٤ مليار دولار ، طبقا لشركة ويلث أكس للاستشارات التي تتخذ من سنغافورة مقرا لها في تقرير الثروة العالمي.

وقال التقرير الذي نشرته صحيفة البيان الإماراتية : حلت السعودية في المرتبة الأولى في عدد الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ عددهم ١٢٦٥ بثروة ٢٣٠ مليار دولار. و حلت الإمارات في المرتبة الثانية ، حيث وصل عددهم إلى ٨١٠ في العام ٢٠١٢ بثروة قدرت إجمالا بنحو ١٢٠ مليار دولار، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بعدد ٧٣٥ بثروة ١٢٥ مليار دولار. وحلت قطر في المرتبة ٥ بعدد ٣٠٠ وثروة ٤٥ مليار دولار.

واضاف التقرير : حلت سوريا في المرتبة ٦ بعدد ٢١٥ وثروة ٢٣ مليار دولار. والعراق في المرتبة ٧ بثروة ١٤ مليار دولار. وعمان في المرتبة ٨ بثروة ١٨ مليار دولار. وبلغ عدد الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط ٤٥٩٥ بمجموع ثروة ٧١٠ مليارات.

وأوضح التقرير ان المليونيرات وهم من يملكون ٣٠ مليون دولار على الأقل ارتفع عددهم إجمالا حول العالم إلى ١٨٧,٣٨ مليونيرا لكن ثرواتهم الإجمالية انخفضت ١,٨٪ إلى ٢٥,٨ تريليون دولار.

وعلى مستوى القارة الإفريقية حلت مصر في المرتبة الثانية بمجموع ٤٣٠ ثريا بثروة قدرت بنحو ٦٥ مليار دولار. وتونس في المرتبة ٧ بمجموع ٩ مليارات دولار. وليبيا ٦٠ ثريا بمجموع ٨ مليارات دولار. والمغرب ٣٥ بثروة ٥ مليارات دولار. والجزائر ٣٥ بثروة ٥ مليارات دولار. وقالت شركة أبحاث الثروات ان العديد من المليونيرات فقدوا بعضا من ثرواتهم العام الماضي، بيد انهم كانوا أفضل حالاً هذا العام.

دعوة لتأسيس شركة النفط الوطنية

بغداد / المدى

دعا الخبير النفطي حمزة الجواهري الى ضرورة تأسيس شركة النفط الوطنية لتقدم الخدمات الفنية واللوجستية للقطاع النفطي من اجل تطويره، مؤكداً ان وجودها لا يؤثر على الشركات النفطية الأخرى وإنما ستعزز عملهما.

وقال الجواهري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): هناك مسودة قانون في مجلس النواب كتبت وتمت مناقشتها من قبل المختصين في الصناعة النفطية من الخبراء والنواب في لجنة النفط والطاقة لتأسيس الشركة النفطية الوطنية وهي عبارة عن شركة قابضة تجعل جميع الشركات النفطية العاملة تابعة لها.

وأضاف: يجب ان تتضمن الشركة شركات من القطاع الخاص والمختلط (أي الشركات المحلية والاجنبية) والاستعانة بالكوادر الأجنبية لكسب الخبرات الفنية ولتقديم الخدمات النفطية والتخصصية بشكل عام من اجل تطوير الصناعة النفطية في البلاد.

وأوضح: أن الشركة الوطنية تحتاج الى ان تأخذ مكانها القانوني من خلال تشريع قانون النفط والغاز الذي يعد القانون الأهم لنجاح عملها، داعياً مجلس النواب الى إقرار قانوني النفط والغاز والشركة النفطية الوطنية لدعم القطاع النفطي.

واشار الى: ان تأسيس الشركة الوطنية سوف لا يؤثر على الشركات النفطية الأخرى كشركتي (نفط الجنوب والشمال) بل سيعزز دورهما في المجال النفطي من خلال تقديم الخدمات لتطوير الصناعة النفطية في العراق.